



قرارات ونتائج الجلسة الثالثة عشرة

الأحد ٢٠١٦/١/١٧م

دور الانعقاد العادي الثاني - الفصل التشريعي الرابع

البند الأول :

تلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين، والغائبين عن الجلسة السابقة

- اعتذر عن عدم حضور الجلسة كل من أصحاب السعادة الأعضاء: جواد عبدالله حسين، وأحمد إبراهيم بهزاد، وسيد ضياء يحيى الموسوي. ولم يتغيب عن حضور الجلسة السابقة أحد من الأعضاء.

البند الثاني :

التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

- تم التصديق على المضبطة، وأقرت بلا تعديل.

البند الثالث :

الرسائل الواردة

أ- أخطر المجلس بإحالة المرسوم بقانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٥م بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١م؛ إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

ب- أخطر المجلس بإحالة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين، والمقدم من أصحاب السعادة الأعضاء: هالة رمزي فايز، والدكتورة جهاد عبدالله الفاضل، وزهوة محمد الكواري، والدكتور عبدالعزيز حسن أبل، والدكتور محمد علي حسن علي؛ إلى لجنة الخدمات.

البند الرابع :

**تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بشأن زيادة الرواتب والأجور في القطاع الحكومي،
(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)**

- الموافقة على إعادة التقرير المذكور إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

البند الخامس :

**تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بشأن تعديل جدول الدرجات والرواتب،
(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)**

- الموافقة على توصية اللجنة برفض المشروع من حيث المبدأ، وإعادته إلى مجلس النواب لاختلاف المجلسين عليه.

البند السادس :

**تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بإنشاء صندوق دعم الرواتب والمعاشات، (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، ومشروع قانون بإنشاء حساب دعم مستوى معيشة المواطنين العاملين في القطاع الخاص، (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)،
ومشروع قانون بإنشاء صندوق دعم الأجور والمعاشات،
(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)**

- الموافقة على توصية اللجنة برفض المشروع من حيث المبدأ، وإعادته إلى مجلس النواب لاختلاف المجلسين عليه.

البند السابع :

تقرير لجنة الخدمات بخصوص مشروع قانون بتعديل المادتين (٢٠) و (٦١)

من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥م بشأن تنظيم معاشات

ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة،

(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- عدم الموافقة على المشروع من حيث المبدأ، بالتوافق مع ما انتهى إليه مجلس النواب، وإحالته إلى رئيس مجلس النواب لإعلام الحكومة بذلك.

إعداد : قسم شؤون الجلسات

إدارة شؤون الجلسات